

الإعلام القطري ... المسيرة والتحديات

د. أحمد عبدالملك

٢٠١١

ورقة أعدت في سياق لقاء الاثنين (٥) وطرحت للنقاش في مجلس الدكتور علي خليفه الكواري
بتاريخ ٢٠-٧-٢٠١١

مقدمة

تتناول هذه الورقة واقع الإعلام القطري بشقّية الأهلي والحكومي والمشكلات التي واكبت في هذا الإعلام .
كما تقدم بعض الرؤى التي يمكن أن تساهم في تطوير هذا الإعلام وتعيينه على القيام بدوره المأمول .

لمحة تاريخية :

أ - الإعلام الأهلي:

يؤرّخ لبوادر قيام الإعلام في قطر - إذا استثنينا الشعر والنثر والخطابة - لعام ١٩٥٦ يظهر أولى اللافتات في الدوحة لنشر الوعي بين أبناء البلاد ضد الإنجليز. وفي عام ١٩٦١ ظهرت نشرة صحفية في أربع صفحات عن شركة نفط قطر ، ثم زيدت الصفحات لتصبح ٤ صفحات باللغة العربية و ٤ صفحات باللغة الإنجليزية . وكانت تغطي أخبار شركة النفط.

في عام ١٩٦٩ صدرت مجلة (الدوحة) عن وزارة الإعلام واهتمت بتنمية الوعي بين المواطنين ونشر أخبار الوزارة . ثم تطورت المجلة عام ١٩٧٥ لتكون ملتقى الإبداع العربي والثقافة الإنسانية . واستقطبت العديد من الكتاب العرب البارزين وتناولت العديد من الاتجاهات الفكرية . وبعد أن حفظت لها مكاناً بارزاً بين المجلات الثقافية إثر تحولها إلى مجلة ثقافية متخصصة ، وكتب فيها أبرز الكتاب العرب ، وكانت فعلاً ملتقى الإبداع العربي ، توقفت عن الصدور في عام ١٩٨٦ ، قيل حينها بسبب سياسة ترشيد الإنفاق ، رغم ما شكلته من خسارة في عالم الثقافة في الوطن العربي . لكنها عادت مرة أخرى في عام ٢٠٠٦ وصدرت عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث ، وكانت المقارنة صعبة بين شكلها الحالي الجديد وبين شكلها الماضي الذي ترسخ في أذهان المفكرين العرب . إذ ركزت في نسختها الجديدة على الإبهار البصري ونفخ الصور وإرهاق الصفحات بصور ، دونما تركيز أكثر على المضمون . كما أن لنا عليها ملاحظات كثيرة وردت في ورقتنا حول المجلات الأدبية في العالم العربي التي ستقدم ل(ملتقى دارين الثقافي الأول) الذي سيعقد في نوفمبر من عام ٢٠١١ .

وفي فبراير ١٩٧٠ صدرت مجلة (العروبة) عن دار العروبة التي كان يمتلكها المرحوم عبدالله حسين نعمة ، الذي اعتبر حينها عميد الصحافة القطرية . واتخذت المجلة خطأً عربياً قومياً . وكانت تصدر أسبوعياً في ٤٨ صفحة ، وركزت على نشر القضايا المحلية والإقليمية والدولية وشاركت في إبراز التطور الذي نهجته الدولة . وقد توقفت في أبريل ١٩٩٦ .

وفي مارس ١٩٧٢ صدرت أول صحيفة في قطر عن دار العروبة هي (العرب) وكانت في البداية أسبوعية وتصدر كل يوم إثنين في ٨ صفحات من (التابلويد) وفي

فبراير ١٩٧٤ تحولت إلى يومية ، وصدرت بالحجم العادي في ٦ صفحات وطالها التطوير الواضح ، حيث تم جلب كفاءات لها من الخارج ، وساهمت في نشر آراء الكتاب القطريين وإنتاجهم الأدبي والفكري . توقفت عند الصدور في ابريل ١٩٩٦ ، ثم صدرت بثوب مختلف - بعد أن آلت ملكيتها لجهة أخرى - في ١٨/١١/٢٠٠٧ ، ورأس تحريرها السيد عبدالعزيز المحمود ثم أحمد الرميحي وتصدر حالياً عن دار الشرق .

وفي يوليو ١٩٧٤ صدرت مجلة (العهد) عن مؤسسة العهد وكان يمتلكها السيد عبدالله يوسف الحسيني . وركزت المجلة على المواضيع المنوعة ، الهادفة لتتوير المجتمع (دون الإخلال بالتقاليد والقيم العريقة ، تنقد بشدة عندما يكون النقد لمصلحة الوطن والمواطن وتبارك بإخلاص عندما تكون المباركة في محلها) كما جاء على لسان خليفة الحسيني في أول أعداد المجلة . وقد توقفت عام ١٩٩٥ .

وفي يناير ١٩٧٥ صدرت مجلة (الفجر) عن مطبعة (خالد السويدي) إلا أن المجلة توقفت في ديسمبر ١٩٧٦ .

وفي يناير ١٩٧٧ صدرت أول مجلة نسائية في قطر هي (الجوهرة) عن دار العهد أيضاً وكانت تهتم بشؤون المرأة رئس تحريرها السيد خليفة الحسيني . واستقطبت المجلة العديد من الكتاب والكاتبات ، وركزت على الأبواب الثقافية العامة والصحة والطفل والأناقة إلى جانب الزوايا الثابتة للكتاب . توقفت عام ١٩٩٧ .

في ديسمبر ١٩٧٨ صدرت أول جريدة أسبوعية باللغة الإنجليزية هي (Gulf Times) عن مؤسسة الخليج للنشر والطباعة ورئيس تحريرها السيد يوسف قاسم الدرويش . ثم تطورت ، لتصبح يومية وكانت موجهة للناطقين بالإنجليزية من سكان قطر . واهتمت بربط قرائها بالسياسات المحلية والقضايا الإقليمية والعربية ، في ذات الوقت قدمت لهم خدمات صحافية فيما يتعلق بقضايا وأخبار بلدانهم .

وفي مايو ١٩٧٩ صدر جريدة الراية وشكلت قفزة نوعية في شكل الصحافة القطرية ، ورئيس تحريرها السيد ناصر العثمان . وقد اهتمت الراية بالأحداث السياسية إلى جانب التحقيقات المصورة عن المجتمع القطري . وحافظت على الخط العربي الإسلامي . كما اجتذبت الراية العديد من الكتاب العرب والقطريين للمساهمة في صفحات الراي والزوايا الثابتة .

وفي سبتمبر ١٩٨٥ صدرت جريدة (الشرق) عن دار الشرق . وقد صدرت مؤقتاً تحت اسم (الخليج اليوم) لمدة ٤٧ يوماً ، ثم انتظمت في الصدور عام ١٩٨٧ بشكل يومي ورئيس تحريرها السيد ناصر العثمان . كما صدرت عن ذات الدار صحيفة (البنسولا) الناطقة بالإنجليزية في مارس ١٩٩٦ . ولقد حافظت الشرق على التقاليد الصحفية ودعمت الخط العربي القومي واجتذبت العديد من الكتاب والكاتبات القطريات والعربيات .

وفي سبتمبر ١٩٩٥ صدرت جريدة (الوطن) عن دار الوطن ، ورئيس تحريرها السيد/ أحمد علي . وصدرت في ٢٤ صفحة وأحدثت نقلة نوعية في التبويب الصحفي وصفحات الرأي والمعالجات المحلية . وصدر عن ذات الدار صحيفة (قطر تريبيون) الناطقة بالإنجليزية عام ٢٠٠٦ في ٤٨ صفحة ، ورأس تحريرها الدكتور حسن الأنصاري .

هذه لمحة تاريخية مختصرة عن نشأة الصحافة القطرية الأهلية ، وهناك مطبوعات صدرت عن هيئات متخصصة ، نذكر منها :

- ١ -مجلة التربية ١٩٧٠ عن وزارة التربية
- ٢ -مجلة ديارنا والعالم ١٩٧٦ عن وزارة المالية والبتروال
- ٣ -مجلة الخليج الجديد ١٩٧٦ عن وزارة الإعلام
- ٤ -مجلة الصقر ١٩٧٧ عن الاتحاد الرياضي العسكري
- ٥ -صحيفة الدوري ١٩٧٨ صحيفة رياضية أسبوعية
- ٦ -مجلة أسواق الخليج ١٩٨٠ مجلة اقتصادية
- ٧ -مجلة غرفة التجارة ١٩٦٤ عن غرفة تجارة قطر
- ٨ -مجلة الريان ١٩٧٨ عن متحف قطر الوطني
- ٩ -الجريدة الرسمية ١٩٦١ عن الديوان الأميري
- ١٠ - مجلة قطر الطبية ١٩٨٠ عن وزارة الصحة
- ١١ - مجلة الأمة ١٩٨٠ عن المحاكم الشرعية والشؤون الدينية
- ١٢ - صحيفة صوت الجامعة ١٩٨١ عن طلبة قسم الإعلام بالجامعة
- ١٣ - مجلة الجامعية ١٩٨١ عن مكتب الخريجات بالجامعة
- ١٤ - مجلة الشؤون البلدية ١٩٨٢ عن وزارة البلدية
- ١٥ - مجلة حمد وسحر ١٩٨٧ عن وزارة التربية والتعليم

- ١٦ - مجلة مشاعل ١٩٨٧ أهلية
- ١٧ - مجلة قطر للإنشاء ١٩٨٩ أهلية اقتصادية
- ١٨ - مجلة العنابي ١٩٩٠ عن اللجنة الأولمبية القطرية
- ١٩ - مجلة قوس قزح ١٩٩٠ أهلية
- ٢٠ - مجلة الكمبيوتر للجميع ١٩٩١ أهلية
- ٢١ - مجلة سيدة الشرق ١٩٩٣ عن دار الشرق
- ٢٢ - مجلة شموخ ١٩٩٥ أهلية
- ٢٣ - مجلة ندى ١٩٩٥ دار الوطن

وإلى جانب ذلك تصدر شهرياً مجلة (هي وهو) عن دار الخليج ، و(جميلة الوطن) عن دار الوطن ومازالتا مستمرتين في طباعة فاخرة ، وتركزان على الشؤون العامة والحياة الاجتماعية والأناقة والإعلان .

ويلاحظ أن أغلب المطبوعات أعلاه قد توقفت وبعضها لم ينتظم في الصدور . وهناك مطبوعات صدرت لمرة واحدة وتوقفت .

• مشكلات واجهت الصحافة القطرية :

واجهت الصحافة القطرية في الثمانينات مجموعة من المشكلات ، تم التغلب على بعضها ، مثل محدودية الإعلانات ، والتوزيع ، وتوقفت الدعم الحكومي ، في حين بقيت بعض المشكلات حتى هذا اليوم . وقد حددت بعض الدراسات هذه المشكلات على النحو التالي :

١ مشكلة التوزيع : كان هنالك شبه إجماع على محدودية التوزيع بالنسبة للصحف القطرية . وتم تحديد نسبة التوزيع بواقع ١٥ ألف نسخة . وأرجعت تلك الدراسات هذه المحدودية إلى المناخ الحار الذي لا يسمح بانتشار الباعة المتجولين وإلى محدودية القراءة ومنافسة المطبوعات الأخرى . كما أن التوزيع الخارجي ظل مشكلة حتى هذا اليوم نظراً لاختلاف نظم الرقابة في دول مجلس

التعاون وتأخر فسح الصحف حتى المساء . ونعتقد أن النسخ الألكترونية هذه الأيام قد أثرت سلباً على التوزيع .

٢ مشكلة الإعلانات : كانت الدراسات السابقة قد ذكرت أن نسبة الإعلانات كانت ما بين ١٠-٣٠% من مساحة الصفحات ، وأن هذه النسبة غير ثابتة في الصحف القطرية . وأرجعت تلك الدراسات هذا الموضوع إلى ضعف الوعي الإعلاني وإقبال المعلنين على التلفزيون كوسيلة إعلانية أكثر جذباً . لكننا نعتقد أن النسبة الحالية للإعلانات قد ازدادت بحكم تعدد الشركات ، وتطور مستوى الصحف ، ودخول مشاريع جديدة في البلاد . ولقد قمنا بعمل مسح لعدد من جريدة الراية وعدد من جريدة الشرق ، وكانت النتيجة أن إعلانات الراية قد بلغت أكثر من ٣١% ، بينما كانت إعلانات الشرق أكثر من ٣٠% ، وهذه نسب لا تختلف عن النسب التي ظهرت في الثمانينيات ؛ لكنها أكبر بالطبع ، نظراً لكبر حجم الصحف ، حيث تصدر الراية في ٤٨ صفحة مع ملحق اقتصادي من ١٦ صفحة وملحق رياضي من ١٦ صفحة . كما تصدر الشرق في ٥٢ صفحة مع ملحق اقتصادي من ٢٠ صفحة وملحق رياضي من ١٦ صفحة .

٣ مشكلة الكوادر الصحفية : مازالت الصحف القطرية تواجه ندرة الكوادر المحلية حتى يومنا هذا . حيث يفضل خريجو قسم الإعلام بجامعة قطر العمل في الهيئات الحكومية مثل (وكالة الأنباء القطرية ، الإذاعة ، التلفزيون ، الجزيرة وإدارة المطبوعات) ، وبعض إدارات العلاقات العامة في الهيئات والوزارات الحكومية . وذلك لما توفره لهم هذه الجهات من مميزات أهمها (القرض والأرض) والراتب المجزي والمهمات الرسمية وغيرها . ناهيك عن الأمن الوظيفي المستقر ، مقارنة بالأعباء الصحافية في دور الصحف ومسؤولية الكلمة والمحاسبة ، والدوام الطويل مع محدودية المكافأة وبقيّة المميزات . ولقد قام العديد من الصحف – إن لم نقل كل دور الصحف القطرية – بتوفير الفرص والتشجيع لاجتذاب الشباب القطري للعمل الصحافي وأسندت للعديد منهم مسؤوليات هامة ، إلا أن الاستجابة مازالت محدودة . كما أن جلّ – إن لم نقل كل العاملين في الصحف مثل : رؤساء التحرير أو نواب الرؤساء ورؤساء الأقسام القطريين – هم موظفون في الدولة ، ويعملون بواقع الوقت الإضافي في دور الصحف .

٤ مشكلة الحرية : رغم قرار مجلس الوزراء رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ بالغاء وزارة الإعلام ، ورغم رفع الرقابة في أكتوبر ١٩٩٥ إلا أن الصحافة القطرية مازالت تعاني الرقيب الداخلي والمتمثل في شخص رئيس التحرير وشخص الكاتب نفسه. وهذا الموضوع أثار العديد من الشجون في نفوس الكتاب الجادين الذين وجدوا أن بعض رؤساء التحرير – من اليافعين ومحدودي الخبرة – يتحكمون في مقالاتهم الرصينة ، وأحياناً يجتزؤون منها أو يمنعون نشرها . لذا توقف بعض الكتاب ولجأوا إلى المواقع الألكترونية . وهذه المشكلة فتحت الباب مشرعاً للأقلام " المداحة .. الصداحة " التي ينقصها الوازع الأخلاقي والقيمي الصحافي ؛ فبدأت تمارس النفاق السياسي وتقلب الحقائق وتخدع القراء . كما زاد من المشكلة عدم وجود مرجعية قانونية لموضوع حرية التعبير . فقانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٧٩ ، وما زال العمل به قائماً ، ليس به نص واحد يقرّ بحرية التعبير ؛ بل يحفل بنصوص مانعة ومحذرة . كما أن مواد العقوبات فيه مغلظة جداً مقارنة بالمخالفات : فمثلاً تقول المادة (٨١) :

" مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر ، يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ٦ أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٣ آلاف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أيّاً من أحكام المادة (٤٦) والفقرات (ج-د-ه-ز-ح-ط- من المادة ٤٧) .

وتتضمن المادة ٤٦ مخالفات مثل :

ه – كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو تعكير صفو العلاقات بين الدولة والبلاد العربية والصديقة .

ح- كل ما ينافي الأخلاق أو يتضمن خدشاً للآداب العامة ، أو يمس كرامة الأشخاص أو حرياتهم الشخصية .

ط- كل ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع .

ونلاحظ أن بعض هذه الفقرات مطاطي ، ويمكن تفصيل أي رأي عليها وبالتالي " تجريم " الكاتب أو الصحافي . وما يدعو للعجب أن قانون الأنشطة الإعلامية الجديد (لم يصدر حتى تاريخه) تضمن نفس الفقرات أعلاه ، وزيدت الغرامة من ٣ آلاف ريال إلى ٥٠٠ ألف ريال للمخالفات المذكورة أعلاه . مع التقدير لرفع عقوبة السجن من هذا القانون . كما يشتمل القانون الجديد على مواد إضافية

مثل المادة (١٤) التي تخول الوزير صلاحية وقف الصحيفة أو المنشأة مدة لا تزيد عن سنة (وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة)؟! . ورغم نص القانون على استقلالية الصحفيين وأنه "لا سلطان عليهم في أداء عملهم لغير القانون " إلا أن المادة (١٩) والتي تجيز للصحافي الحصول على المعلومات والإحصائيات والأخبار الجائز نشرها وفقاً للقانون من مصادرها ، نجد الفقرة التالية : " كما لا يجوز إجباره على إفشاء معلوماته إلا في الحالات التالية : بأمر من المحكمة ، لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة ، عند الحاجة إليها في إطار تحقيق جنائي أو لمنع وقوع جريمة "

ونلاحظ أن الفقرة (لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة) تظل سبباً مهماً من محدودية الحرية في الصحافة القطرية . مع كل التقدير للمادة (٤٨) من الدستور والتي تقول :

" حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة ، وفقاً للقانون "؟! . ونعتقد أن الكاتب سوف يفكر أكثر من مرة قبل إقدامه على مقال يقترب من تلك المحاذير ، إن كانت تنتظره عقوبة الغرامة البالغة ٥٠٠ ألف ريال .

٥ - مشكلة الوصول إلى المعلومات والأخبار : نلاحظ أن صناعة الأخبار المحلية محدودة في الصحافة القطرية وذلك لاعتماد هذه الصحافة على وكالة الأنباء القطرية في بث الأخبار الرسمية ، وما عدا ذلك ، لا يمكن للصحيفة أن تنشره بسبب إجماع العديد من المؤسسات عن تزويد الصحافي بالمعلومات التي يمكن أن يبني عليها أخباره . ونحن ندرك أن التكهنات والإشاعات ليس من صلب العمل الصحافي الناجح ، كما أن نتائجها وخيمة . لذلك نلاحظ أن الهيئات والوزارات دوماً تزود الصحافي بالأخبار الإيجابية ولا ترد على أسئلته الخاصة بالأخبار والأحداث السلبية . وهذا يُصنّف في خانة (إخفاء المعلومات وعرقلة وصول الصحافي إليها) .

٦ - الصحافة الإلكترونية : كما هو الحال في العالم المتطور ، يعتقد كثيرون أن الصحافة الإلكترونية تهدد الصحافة الورقية ، ولقد أغلقت العديد من الصحف الورقية في أمريكا ، واقتصرت على النسخة الإلكترونية . وبرأينا أن هذا الموضوع يحتاج لوقت غير قصير في منطقة الخليج ، وذلك لظروف المجتمع ، واشتراكات الهيئات الحكومية في الصحف والتعويل على الإعلان .

- ٧ مشكلة التغريب : واجهت الصحافة القطرية مشكلة التغريب ، ونعني به محدودية الوجود المحلي في المواضيع مقارنة بالوجود الأجنبي. ولكننا في السنوات الأخيرة لاحظنا تراجعاً في نسبة هذا التغريب . وبمسح عشوائي لعدد من كل من الشرق والراية وجدنا النسب التالية : المواضيع المحلية في جريدة الشرق ٢٣ صفحة مقابل ١٤ صفحة أجنبية (بدون الإعلانات) وفي جريدة الراية ١٤٥٠ صفحة محلية مقابل ١٦٥٠ صفحة أجنبية (بدون الإعلانات). وهذه النسب تدل على تطور العمل الصحفي وازدياد الصحفيين الميدانيين وزيادة حجم التحقيقات المحلية والصفحات المحلية .
- ٨ مشكلة غياب التنسيق مع جامعة قطر : ظلت هذه المشكلة ملازمة لتطور الصحافة القطرية ، حيث يحتاج هذا التنسيق إلى بروتوكول تعاون أو اتفاقية كي يتحقق انضمام بعض خريجي قسم الإعلام بالجامعة إلى العمل الصحفي . ورغم الجهود الفردية التي يقوم بها بعض أساتذة الإعلام - من حيث التواصل مع درو الصحف وعقد الورش الصحافية - إلا أن ناتج هذا التنسيق مازال محدوداً وغير ثابت . ويزيد من ذلك عدم تحمس الطلبة والطالبات للعمل الصحفي ، وتفضيلهم للعمل في الوزارات والهيئات نظراً للامتيازات التي يحصلون عليها ، كما سبق ذكره .
- ٩ مشكلة تعيين رؤساء التحرير : تعاقب على الصحف القطرية الناطقة بالعربية (الراية - الشرق - الوطن - العرب) مجموعة من رؤساء التحرير القطريين، بعضهم امتلك الحس الصحفي والمؤهلات العلمية لهذا العمل ، وبعضهم افتقد ذلك . الإشكالية في تعيين رؤساء التحرير أن العملية تخضع أحياناً لحسابات وموازين بعيدة عن المؤهلات والكفاءة . وهذا يحدث إخلالاً كبيراً في مسيرة الصحافة القطرية ، بل وأحياناً نلاحظ " هيمنة" مدير التحرير غير القطري على القرار في الصحيفة إن كان رئيس التحرير غير مؤهل لعمله . كما شهدنا تعيين رؤساء تحرير لم يمارسوا حتى الكتابة الصحافية من قبل ، وبعضهم كان بعيداً في تخصصه عن مجال الصحافة . وهذا يجعل من هذه الوظيفة " وجهة اجتماعية " ، بينما يتم " تمرير" بعض الاتجاهات وحجب بعضها دون وجه حق.
- ١٠ - مشكلة تجارية الصحف : النظرة للصحف على أنها مشاريع تجارية ، الأمر الذي يحدث الصدام المزمّن بين رئيس التحرير ، الذي يريد تطوير الجريدة وفتح ملفات أو ملاحق جديدة والصرف على اجتذاب الكفاءات والأقلام

المطلوبة ، والتبويب الجيد ، وبين المدير العام الذي يحرص على الأرباح وتقليص المصروفات . ودوماً يقف مجلس الإدارة مع المدير العام ضد رئيس التحرير !؟ وهذه ميكافيلية سهلة التفسير . إذ أن التفريط برئيس التحرير لا يعادل التفريط بالمدير العام الناجح في جمع الأرباح . لذلك نلاحظ بقاء المدراء العامون حتى الوفاة أحياناً في بعض دور الصحف القطرية ، بينما لا يستمر رؤساء التحرير لأكثر من عامين أو ثلاثة !. وأكثر حالات الاستغناء عن رؤساء التحرير تأتي عبر اصطدامهم مع المدير العام ، حيث تبرز مشكلة تصادم المصالح .

ب - الإعلام الرسمي :

اختصاصات وزارة الإعلام والثقافة :

بيّن المرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٠ بتنظيم وزارة الإعلام والثقافة وتعيين اختصاصاتها ، بأن هذه الاختصاصات تنحصر في الآتي :

- ١- اقتراح السياسات والخطط الإعلامية والثقافية للدولة ومتابعة تنفيذها.
- ٢- الإشراف على جميع الأجهزة الإعلامية والثقافية والتأكد من التزامها بالسياسات العليا الإعلامية والثقافية للدولة.
- ٣- تزويد المواطن بالمعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعينه على فهم القضايا المحلية والإقليمية والعالمية .
- ٤- تنمية الوعي الإعلامي والثقافي للمواطن في إطار المبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة .
- ٥- الترويج عن المواطن والترفيه عنه بما يتفق والقيم الدينية والتقاليد المرعية.

٦- إطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على ما تبذله الدولة من جهد لبناء وتنمية الوطن والمواطن ، وتوضيح وجهة نظرها في القضايا العربية والإسلامية والدولية.

٧- التصدي للإشاعات والدعايات المغرضة التي تمس سمعة البلاد أو علاقاتها بغيرها أو تؤثر على معنويات أبنائها ووحدهم.

٨- رقابة المطبوعات والمصنفات الفنية وفقاً للقانون .

٩- رعاية ودعم الحركة المسرحية والموسيقية والفنية ، وإقامة المواسم والندوات والمحاضرات الثقافية .

١٠ - رعاية التأليف والترجمة في المجالات العلمية والأدبية والفنية ؛ ودعم وتشجيع الإبداع الفكري والثقافي .

١١ - حماية حقوق المبدعين والمؤلفين ، والمصنفات الأدبية والعلمية والفنية وفقاً للقانون .

١٢ - جمع المعلومات والبيانات والوثائق عن التاريخ الوطني والتراث القومي وحفظها وتيسير تداولها ونشرها .

١٣ - إنشاء المكتبات العامة وإدارتها وتطويرها .

١٤ - إنشاء المتاحف وإدارتها وتشجيع التنقيب عن الآثار وصيانتها ونشر الثقافة الأثرية.

١٥ - القيام بالتغطية الإعلامية لجميع أنشطة الدولة في الداخل والخارج.

١٦ - إقتراح مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة باختصاصات الوزارة ."

ولقد تعرضت هذه الاختصاصات لعمليات التغيير نظراً لإلغاء وزارة الإعلام والثقافة عام ١٩٩٨ ومن ثم إنشاء المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث عام ١٩٩٨ ، وقيام الهيئة القطرية للإذاعة والتلفزيون ومن ثم المؤسسة القطرية للإعلام بالإشراف المباشر على الإعلام .

تهدف الهيئة إلى تحقيق رسالة الاعلام الإذاعي المسموع والمرئي في إطار السياسة العامة للدولة، وفق أصول ومتطلبات العلم الحديث وتطوراته من أجل حرية المجتمع وبلوغ أهدافه.

المادة ٥

- مع مراعاة أحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٧ ، والقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ ، المشار إليهما ، تتولى الهيئة الاختصاصات التالية :
- ١- إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي المسموع والمرئي في الدولة .
 - ٢- الاشراف والرقابة على المواد المسموعة والمرئية التي تبثها أجهزتها ، وفقاً للقواعد التي تضعها الهيئة في هذا المجال .
 - ٣- أداء الخدمة الإذاعية المسموعة والمرئية بالكفاءة المطلوبة ، وضمان توجيهها لخدمة الشعب وفقاً لعاداته وتقاليده ، وذلك عن طريق إدارة وتشغيل إذاعة وتلفزيون قطر .
 - ٤- بث الإرسال الإذاعي المسموع والمرئي داخل الدولة وخارجها ودعم وتطوير أجهزة الهيئة ، ومرافقها وفقاً للأساليب العلمية الحديثة .
 - ٥- تخطيط، وتطوير ، وإنتاج ، وتسجيل ، و إعداد ، وتوفير ، وتقديم البرامج المحلية والعالمية . وتسويقها بالبيع أو التأجير في الداخل والخارج .
 - ٦- التنسيق والتعامل مع الأجهزة والهيئات الحكومية والخاصة في الدولة ، والمؤسسات والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ، لإنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية المشتركة ، وكذلك تبادل الأخبار ، والمعلومات والبرامج .
 - ٧- رصد وتسجيل ونقل الأخبار والبرامج المرسلة التي تبث عبر الأقمار الصناعية .
 - ٨- المحافظة على التراث الوطني ونشره إعلامياً .
 - ٩- النهوض بالمستوى الفني والمهني للغانمين بالخدمات الإذاعية المسموعة والمرئية .
 - ١٠- تنمية المناخ الملائم لتشجيع الملكات ، والطاقات المبدعة لأفراد الشعب وإظهار وتشجيع المواهب الجديدة.
 - ١١- تغطية أنشطة الدولة إذاعياً وتلفزيونياً سواء بالداخل أو الخارج .
 - ١٢- الدخول في مشروعات مشتركة مع الجهات التي تراول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها سواء في قطر أو خارجها .
 - ١٣- تملك حقوق التأليف والنشر وأسماء الشهرة التجارية للمواد الإذاعية التي تنتجها أو تستخدمها ، ومنح الغير حق إستغلالها .
 - ١٤- الحصول على التسهيلات المصرفية والائتمانية اللازمة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية .
 - ١٥- إنتاج وإذاعة الإعلانات التجارية وفقاً للسياسة التي تضعها في هذا الشأن، بما لا يتخلل بالقيم والتقاليد المرعية .
 - ١٦- تشجيع البحوث والدراسات العلمية في مجال الإعلام الإذاعي المسموع والمرئي .
 - ١٧- التعاقد مع وكالات وشركات الأنباء العالمية .
 - ١٨- إصدار المطبوعات أو الدوريات التي تعبر عن رسالة الإذاعة والتلفزيون .
 - ١٩- تمثيل الدولة في المؤتمرات، والهيئات، والمنظمات الإقليمية والدولية بالداخل والخارج في نطاق نشاطها .
 - ٢٠- أي اختصاصات أخرى يعهد بها إليها من مجلس الوزراء .

بدأ الإعلام الرسمي ببث إذاعة قطر عام ١٩٦٨ بإمكانيات متواضعة وببث محدود يكاد يغطي مدينة الدوحة . كما أنشئ تلفزيون قطر عام ١٩٧٠ وبث برامجه من استديو صغير في إذاعة قطر باللون الأبيض والأسود . وفي عام ١٩٧٤ بدأ البث الملون من المبنى الجديد للتلفزيون . وأنشأت وكالة الأنباء القطرية عام ١٩٧٥ .

- الإذاعة :

ولقد كان للإذاعة دور مؤثر في التحول المجتمعي ، وآزرت ظهور الدولة الحديثة عام ١٩٧٢ وما تلاها من تطورات إقليمية وعربية . وكانت حدثاً إعلامياً بارزاً سبق ظهور الصحافة . وبدا البث الإذاعي في ١٩٦٨/٦/٢٥ بواقع فترتين ، صباحية لمدة ساعة ونصف ومساءً لمدة ثلاث ساعات ونصف . وفي عام ١٩٧٤ وصلت ساعات الإرسال إلى ١٦ ساعة يومياً . وساهمت الإذاعة في بث البرامج التوجيهية والأغاني والقرآن الكريم والحديث والمسلسلات الإذاعية العربية والمحلية ، حيث لعبت الأخيرة دوراً مهماً في التخاطب مع الجمهور إضافة إلى البرامج المحلية التي تبث على الهواء مباشرة . وتبث الإذاعة اليوم على مدار الساعة ولقد تفرعت عنها موجات منها : البرنامج الشعبي (١٩٨٠) ، البرنامج الإنجليزي (١٩٧١) ، البرنامج الفرنسي (١٩٨٥) ، البرنامج الأردني (١٩٨٠) ، هنا الدوحة (١٩٩٢) ، وإذاعة القرآن الكريم (١٩٩٢) . ولقد وصلت ساعات الإرسال في تلك البرامج إلى ١٨٢٢٧ ساعة سنوياً ؛ كان للبرنامج العام النسبة الأعلى فيه حيث وصلت إلى أكثر من ٣٩% من إجمالي الإرسال تلاها البرنامج الإنجليزي بنسبة ٣٧% من إجمالي . واجتذبت الإذاعة في بدايتها مجموعة من الإعلاميين العرب الذين ساهموا في تدريب كوادر قطرية أثبتت جدارتها في العمل الإذاعي ، وشكلت الإذاعة حلقة الوصل بين أجهزة الدولة والجمهور ، واعتمدت خطأً عربياً مدافعاً عن الحقوق العربية والإسلامية مع تخصيص جانب كبير من البث للثقافة العامة والأحداث الجارية .

- التلفزيون:

نشأ تلفزيون قطر نشأة تقليدية (أسود وأبيض) في ١٩٧٠/٨/١٥ وبتقنيات محدودة وقوى بشرية عربية وأجنبية ، وبساعات بث لم تزيد على الأربع ساعات يومياً . وفي فبراير ١٩٨٢ تم افتتاح قناة (٣٧) للبث باللغة الإنجليزية . وكانت بعثة من الموظفين الذين تقدموا للعمل في التلفزيون قد أرسلت للأردن للتدريب . وشكلت النواة الأولى للموظفين القطريين في التلفزيون . واعتمد مخطط البرامج في التلفزيون على خريطة تقليدية ، لربما كانت نسخة من التلفزيون الأردني ، كون مدير التلفزيون وبعض الموظفين من الأردن . ولم يكن آنذاك كوادر مدربة على التنسيق والإخراج والإعداد والتقديم غير تلك التي أوفدت إلى الأردن . ومع بداية البث الملون من المبنى الجديد عام ١٩٧٤ تطور شكل الشاشة القطرية ، وظهرت بعض البرامج الجادة ، وتطور قسم الأخبار وقسم البرامج الرياضية . وزاد إقبال

القطريين على الإنخراط في العمل التلفزيوني . كما دخل التلفزيون مرحلة متقدمة جداً عندما بدأ الإنتاج الدرامي ، الذي جاء على شكل مسلسلات بدوية – كانت شائعة في المنطقة – ثم تحول إلى الأعمال التاريخية مثل (هارون الرشيد) و (الكتابة على لحم يحترق) و (صقر قريش) ، وغيرها من المسلسلات ضخمة الإنتاج . ولقد بلغت المسلسلات التي أنتجها التلفزيون حتى عام ٢٠٠٨ ، ١٣٢ مسلسلاً ما بين ٧ حلقات و ٣٠ حلقة . كما ساهم التلفزيون في إيجاد كوادر إنتاجية مؤهلة لإنتاج المسلسلات المحلية ، وظهر كتاب للدراما وممثلون مخرجون قطريون أثروا الساحة التلفزيونية . وحصل تطور مهم عندما نقلت القناة الأرضية لتلفزيون قطر على الأقمار الصناعية في ١٦ ديسمبر ١٩٩٨ ما حتمّ وجود برامج للجمهور العربي . ونقل البرنامج العام على ثلاثة أقمار هي (عربسات ، نايل سات ، وهوت بيرد) . ويلاحظ على مخطط البرامج منذ التسعينيات طغيان المواد الدرامية ، حيث وصلت نسبتها إلى ٤٦% من إجمالي ساعات البث تلتها البرامج الإخبارية التي وصلت نسبتها إلى ١٢% ثم البرامج الثقافية ونسبتها ٩% ، ثم برامج الأطفال بنسبة ٧% . وقد تراجعت البرامج الحوارية في السنوات العشر الماضية واقتصرت على برنامج الدار والبرنامج الاقتصادي ، وبعض البرامج الدينية . واعتباراً من عام ٢٠٠٤ تم البث عبر القناة الأولى على مدار الساعة ، مع إعادات لبعض برامج اليوم .

وحصل تراجع في التسعينيات في القوى البشرية ، فبعد أن كان هنالك عشرة مذيعين للأخبار الرئيسية وخمس مذيعات قطريات تراجع العدد اليوم إلى ثلاثة مذيعين ، ولا مذيعة قطرية؟! ويؤخذ على التلفزيون تخليه عن كوادره المدربة ، ليس في المجال البرامجي فسحب بل أيضاً في الجانب التقني . حيث لجأ بعض هؤلاء إلى قناة الجزيرة أو إذاعة صوت الخليج ، وقناة الدوري والكأس . وصار أن افتقد تلفزيون قطر البرامج السياسية الجادة منذ أكثر من عشرة أعوام . كما ضعف الإعداد والتقديم لدرجة أن جل البرامج أصبحت تستورد من الخارج ، وقل الاهتمام بالتدريب وإرسال الموظفين في دورات إلى الخارج . في الوقت الذي أحيل الجيل المؤهل من التلفزيونيين إلى التقاعد ، وأحياناً (التقاعد القسري) ، دون وجود خطط لتأسيس جيل جديد من التلفزيونيين . اليوم نجد أن الوجوه القطرية محدودة وأغلبها يحتاج إلى تأهيل للعمل التلفزيوني . كما أن عدد الفنيين في تراجع نظراً لمحدودية التدريب ووسائل جذب الشباب القطري للعمل في التلفزيون .

- قناة الدوري والكأس :

انطلقت قناة الدوري والكأس اعتباراً من شهر أبريل عام ٢٠٠٥ وتركز نشاطها على الرياضة وشجونها . وقامت بتغطية بطولتي كأس الأمير وكأس ولي العهد ، ورأى المسؤولون استمرارها كقناة رياضية متكاملة . وقد لاقت إقبالاً جماهيرياً كبيراً في المنطقة ، نظراً لتغطياتها المتنوعة وإمكاناتها التقنية واستقطابها للعديد من نجوم الرياضة ، كما حرصت على تقديم البرامج المثيرة للجدل في عالم الرياضة . (مثل : المجلس ، فض . فض . الرزنامة ، التجوري وهاي لايت) . كما قامت بتغطيات مباشرة لأحداث رياضية كبيرة . كما أنها وفرت فرص عمل للشباب القطري ، رغم أنها بدأت بإمكانيات من تلفزيون قطر ، كما استقطبت نجوم التقديم والإعداد من البلاد العربية ومن الرياضيين السابقين .

- إذاعة صوت الخليج :

بدأت إذاعة صوت الخليج البث في ٢٠٠٢/٢/٢ وهدفت إلى تقديم الأغاني والبرامج الغنائية وهي موجهة للشباب . وقد جذبت الإذاعة جمهوراً كبيراً ، وكانت فرصة للشباب القطري أن يعمل بها . وظهرت فيها - رغم طبيعتها الغنائية - برامج فنية جادة مثل (طريبات) و(سهرة الخميس) ، كما ظهرت برامج خفيفة على الهواء مباشرة .

وما يؤخذ على هذه الإذاعة عدم تطور أداء العديد من العاملين فيها ، كونها لا تشترط اللغة العربية في مذييعيها ، وتشابه برامجها . ولقد انضمت إليها مجموعة من المذيعات لم يتطور أدؤهن خلال ست أو سبع سنوات . ويعتقد الباحث أن الشباب من المذيعين أقدر على استيعاب العمل ومتطلباته في الإذاعة . فقد خرج منها الشاب محمد المري الذي أجاد الحوارات الفنية ، ليكون مذياعاً في برنامج (لكم القرار) الذي تنتجه مؤسسة قطر ، ومن ثم التحق بقناة الجزيرة وأثبت كفاءة كبيرة. كما أثبت الشباب الآخرون قدرة على التعامل مع الضيوف والمستمعين ، وإن كانوا بحاجة لتدريب أفضل . ورغم تعويل معظم برامج هذه الإذاعة على الأغاني والبرامج الغنائية ؛ إلا أنها احتلت مكانة جيدة بين محطات الـ (F.M) في المنطقة ، واستطاعت تنظيم سهرات غنائية ضمت نجوم الفن العربي ، وقدمت أيضاً لقاءات رصينة مع هؤلاء النجوم .

- إذاعة صوت الريان : وهي محطة (F.M.) تختص بالأغاني الخليجية الشعبية غالباً وبدأت بثها التجريبي اعتباراً من شهر أغسطس ٢٠٠٧ . ويلاحظ تقارب أهدافها مع أهداف إذاعة (صوت الخليج) من حيث التركيز على الأغاني ، لكنها لا تحفل ببرامج ، حيث يكون الغناء فيها متواصلًا .

- وكالة الأنباء القطرية :

أنشأت وكالة الأنباء القطرية في ١٩٧٥/٥/٢٥ بموجب مرسوم أميري (رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٥) وكانت أولى الوكالات المتخصصة في المنطقة ، وبدأ البث بواقع نصف ساعة يومياً ثم ارتفع إلى ١٨ ساعة . كما تم تمديد البث إلى ٢٤ ساعة حسب ظروف الأحداث . وتسعى الوكالة إلى تحقيق أهداف الإعلام والاستراتيجية الإعلامية الوطنية والتوعية وخدمة قضاياها ، إبراز منجزات البلاد في جميع المجالات في الداخل والخارج . وكانت تشكل حلقة الوصل بين الحكومة ووسائل الإعلام سواء كانت رسمية أم أهلية / داخلية أم خارجية . وكان الخبر الذي تبثه الوكالة يعتبراً معتمداً ولا يجوز تحريفه أو إضافة معلومات عليه أو اختصاره . ولقد احتلت الوكالة موقعاً متميزاً بين وكالات الأنباء العربية ، وكثيراً ما انفردت بأخبار هامة . لكن السياسات التي اتبعت في الثمانينيات (شد الحزام) حثمت إغلاق مكاتب الوكالة في العديد من الدول ، الأمر الذي شكل تراجعاً في زخم الأخبار ، واقتصارها على الأخبار المحلية الرسمية وبعض الأخبار الرياضية والملفات الثقافية .

انضمت الوكالة إلى العديد من التجمعات الإقليمية والدولية المماثلة ، مثل : اتحاد وكالات الأنباء العربية ، مجمع وكالات أنباء دول عدم الإنحياز ، والاتحاد الدولي للصحف ، والمجلس التنفيذي لاتحاد وكالات الأنباء الإسلامية ، ومركز توزيع الأخبار العربية لاتحاد وكالات أنباء منطقة جنوب شرق آسيا والباسيفيك . وكانت حلقة الوصل بين الدولة وسفاراتها في الخارج . وتعتمد في ذلك على شبكة من المراسلين بالداخل والخارج مع توفر شبكة متطورة للاستقبال والبث عبر الأقمار الصناعية وبعده لغات ، وكذلك الرصد الإذاعي والتلفزيوني والتبادل الإخباري

بينها وبين وكالات الأنباء العربية والأجنبية . كما تقدم الوكالة خدمة الصور إلى دول مجلس التعاون والعواصم الهامة .

يؤخذ على الوكالة تركيزها الواضح على أخبار الدولة الرسمية ، دون التطرق إلى القضايا المجتمعية ، اللهم نشر البيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية ، وهذا ما حدد دورها في تزويد وسائل الإعلام المحلية والخارجية بتلك البيانات وأخبار المسؤولين .

- الملحقون الإعلاميون :

شكل الملحقون الإعلاميون جناحاً خارجياً للإعلام القطري في سفارات الدولة في بعض العواصم العربية والأجنبية ، كما كان دورهم واضحاً في التعرف على الآراء والأخبار التي كانت تنشرها الصحف ووسائل الإعلام الأخرى عن الدولة ، ويقدمون الصورة التي ترسمها وزارة الإعلام حول المواضيع المختلفة . فعلى سبيل المثال ساهم الملحق الإعلامي بالقاهرة في تعزيز العلاقات بين الإعلام القطري ودور الإنتاج السينمائي والدرامي وتزويد تلفزيون قطر بالجديد من ذلك الإنتاج . ونفس الشيء ينطبق على الأعمال الإذاعية . كما ساهم وجود الملحق الإعلامي في كل من واشنطن ولندن في التعرف على سياسات الإعلام في هاتين العاصمتين وسبل معالجتها لأخبار البلاد . ولكن رأت الدولة إغلاق مكتب الملحق الإعلامي في القاهرة وواشنطن مع بداية عام ١٩٩٥ ، بينما استمر مكتب لندن حتى هذا اليوم .

مشكلات واجهت الإعلام الرسمي :

واجه الإعلام الرسمي في قطر مجموعة من المشكلات يمكن حصرها في الآتي:

- ١- التركيز الواضح على الوجه السياسي في التوجه الإعلامي.
- ٢- تقليدية الأداء والأفكار لدى كثير المعدين والمذيعين والمحريين والمخرجين ، ذلك لأنهم يعملون لدى الدولة ويطبق عليهم قانون الخدمة المدنية ويستلمون رواتبهم آخر الشهر سواء أبدعوا أم تقاعسوا .
- ٣- نقص مساحات البرامج المحلية في الإذاعة والتلفزيون الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على البرامج المستوردة وحدث حالة (التغريب) داخل المجتمع .مع تركيز واضح على الترفيه .
- ٤- نقص الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة للعمل الإعلامي ، مع غياب خطط التدريب وإقامة الورش الإعلامية ؛ حيث نلاحظ تراجع نسبة المعدين والمذيعين القطريين عما كان عليه الحال في الثمانينيات والتسعينيات !. وهو أمر يبعث على التساؤل؟. بل إن أربعة من حملة الدكتوراة من المذيعين القطريين المؤهلين إعلامياً تم استبعادهم من التلفزيون؟! وهذا أمر يبعث على التساؤل أيضاً ؛ خصوصاً وأن كلاً منهم يحتفظ بخبرة في الإعلام تزيد على عشرين عاماً . وأن إثنين منهم تخصصوا في الإعلام !.
- ٥- غياب النخب الثقافية والفكرية عن الإعلام ، ولقد برز هذا المؤشر في تلفزيون قطر على سبيل المثال ، إذا لم نشهد أي برنامج فكري يناقش قضايا المجتمع منذ أكثر من عشرة أعوام !. كما أن برامج مثل : صباح الدوحة أو الدار ، يتناول أحداثاً محلية غالباً ما تكون دعائية للجهة التي تقوم بها ، ويغيب عن هذه البرامج العمق الفكري والأسئلة والمواضيع التي تدور في ذهن الجمهور ، كما أنها تعتورها رتابة في الإعداد والتقديم والديكور .
- ٦- ما زالت الرقابة – رغم رفعها الرسمي عام ١٩٩٥ – تشكل عقبة كأداء أمام أي تطور إعلامي يقوم على الرأي والرأي الآخر ، وذلك يتجلى في وقف بعض

المقالات الجادة ، ولجوء أصحابها لنشرها في المواقع الألكترونية !. وكذلك غياب البرامج الجادة التي تنمي الفكر وتوسع المدارك وتتناول قضايا المواطن ، إذا استثنينا برنامج (وطني الحبيب ..صباح الخير) من إذاعة قطر . ونحن نعتقد أن ما ينشر في الإعلام هذه الأيام ، لا يعكس التطور الفكري والتنموي الذي يعيشه المجتمع القطري . وهناك من يقول بأن التطور المؤسسي الذي تعيشه دولة قطر لا يعكسه الإعلام . وهذا يستوجب مراجعة عامة للتوجه الإعلامي.

٧- خضوع تعيين منفذي السياسات الإعلامية إلى معايير محددة قد لا يكون بينها التخصص والتأهيل الإعلامي ، وهذا يؤثر سلباً على تنفيذ تلك السياسات . ونحن نعتقد أن الثقافة العامة والإحاطة باللغة العربية والتاريخ العربي وأيضاً اللغة الإنجليزية من المؤهلات الرئيسية لمنفذ السياسة الإعلامية المعاصر . ناهيك عن أن المؤسسات الإعلامية قد تخلصت من كثير من المؤهلين الذين صرفت عليهم الدولة الملايين في دورات تدريبية ، واستبدلت بهم شباباً يفتقرون للخبرة والجرأة والإدراك العام للعملية الاتصالية .

٨- إهمال الجانب التكنولوجي في العملية الاتصالية خصوصاً في التلفزيون حيث التعويل على تحريك الصورة وبث الإبهار والتشويق ، إلا أننا نشاهد في العديد من البرامج ديكورات مكررة ، ومذيعات تتلقى الأسئلة عبر سماعة الإذن، دون أن يكون لها دور في الحوار . وقد يستمر الحوار لعشرين دقيقة ، لا تتخلله أية مؤثرات أو فواصل إبهارية ، بل يسير على رتابة أسئلة تقرأها المذيعات دون فهم أو إدراك لنوعية الأجوبة التي يجيب عليها الضيف . ويغلب على تلك البرامج الحوار ، وبدون أية فواصل .

٩- تحتاج الصياغات الخبرية إلى تعديلات حسب نوعية جهاز البث . فالأخبار التي تضعها وكالة الأنباء تكون مفصلة أكثر من اللازم وقد تصلح للصحافة ، لكنها في التلفزيون تكون طويلة ، ولا تتلائم مع الصورة . وهذا يتطلب منح الهيئة البثية بعض الصلاحيات كي تتناول الخبر بما يتلائم مع طبيعتها دون الإخلال في صلب الموضوع . خصوصاً وأن الإذاعة والتلفزيون أصبحا ينفلان عبر الأقمار الصناعية ، ويسمعهما ويشاهدهما شعوب أخرى .

١٠ - يبدي العديد من العاملين في الإعلام الرسمي من قلة الرواتب والحوافز مقارنة بنظرائهم في وسائل الإعلام الأخرى ، وهذا يؤثر على مستوى أدائهم وعلى استمرارهم في وظائفهم .

١١ - غياب البحوث المسحية وعدم الإلتفات إليها فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الإعلامية وتوجهات وسائل الإعلام الرسمية . ولقد قدّم الباحث ٣ رؤى لتطوير تلفزيون قطر ، لم تفرز أيّ منها بالالتفاتة من المسؤولين في ذاك الجهاز . كما قام الباحث بعمل تحليل مضمون لاتجاهات صفحات الإذاعة والتلفزيون في ثلاث صحف قطرية ، ولم يتم الإلتفات إلى النتائج التي توصل إليها الباحث من أجل تطوير تلك الصفحات .

١٢ - قيام معدين ومحررين ومذيعين غير قطريين بإعداد وتحرير وتقديم برامج محلية وصفحات مغرقة في المحلية ! وهذا - مع كل التقدير لهؤلاء- يضيف في عملية (التغريب) وأحياناً يشوه نقل المعلومة للمشاهد ، خصوصاً في قضايا التراث والتاريخ ، كما أن ذلك الفعل يتجاهل شخصيات ومواقع وأحداثاً يمكن أن تكون مهمة في البرنامج أو الموضوع الصحفي ؛ وذلك لعدم معرفة المعد أو المحرر أو المذيع بتلك الشخصيات أو المواقع أو الأحداث .

١٣ - توصل أحد الباحثين العرب إلى أن الإعلام في منطقة الخليج يسوده الآتي : "الابتذال والنمطية في التسلية بدرجة تجعلها تحد من الخيال بدلاً من أن تنيره ، التسطيح والتجويف والإفكار للحياة الثقافية بدلاً من الإثراء الثقافي ، تشجيع التقليد والسلبية لدى الجمهور بدلاً من التجديد والمبادرة . " وهنا لا بد وأن نقرّ بأن المساحات المخصصة للقضايا الثقافية في الإعلام ما زالت محدودة . إذ أن وجود برنامج ثقافي واحد (المقهى الثقافي) - أسبوعياً - في الإذاعة غير كاف ضمن بث ال ٢٤ ساعة . (مع التقدير أن هنالك برامج قد تحمل مضامين ثقافية مثل : الفن السابع ، بحر وقافية وأشعار ، واسرار الموسيقى ، من الأدب العالمي ، وأثير القصائد وغيرها) ، إلا أن الوضع يتطلب أن يكون هنالك برنامج ثقافي يومي . ولقد احتضنت الدوحة الثقافة العربية عام ٢٠١٠ وكانت هنالك فرصة لأن يكون هنالك أكثر من برنامج ثقافي على التلفزيون بل وأن تخصص قناة خاصة لبث فعاليات المناسبة ، إلا أن ذلك لم يتحقق . ولقد

توصلت إحدى الدراسات - على اتجاهات برامج التلفزيون في دول الخليج - ومنها تلفزيون قطر - إلى الآتي :

- البرامج الإعلامية ٦٥ ر ٩ % من وقت البث.
- البرامج الترفيهية ٢٢ %
- البرامج الثقافية ٨٨ ر ٧ %
- البرامج الدرامية ٢٠ ر ٣٥ %
- البرامج الدينية ١٣ ر ١١ %
- برامج الفئات ٣٩ ر ١٣ %
- البرامج التعليمية ١١ ر - %
- الإعلانات ٨٢ ر - %

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن البرامج الدرامية هي في الأساس برامج ترفيهية فإننا نكون أمام نسبة تصل إلى أكثر من ٥٥% من مجموع ساعات البث هي لمواد ترفيهية ، وهذا يتطلب إعادة النظر في وضع خريطة البرامج . إن المرحلة الجديدة التي تمر بها دولة قطر ، تستوجب أن تكون هنالك برامج جادة تناقش قضايا التحديث في الدولة ، وقضايا المواطن ، وتشرح سياسات الدولة على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي ، وكذلك اتجاهات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التنموية ، ومسؤوليات الشباب . ولعل برنامج (لكم القرار) الذي تنتجه مؤسسة قطر وبيته التلفزيون من البرامج الجادة التي تحتاجها المرحلة القادمة .

١٤ - درجت بعض المحطات التلفزيونية الخليجية على (لبننة) برامجها ، أي اتخاذها للأسلوب اللبناني - إعداداً وتقديماً - بل وقامت بعض المحطات بإنتاج برامجها الترفيهية في بيروت . ونحن لسنا ضد أي توجه ، ولكننا نعتقد أن كل محطة لها شخصيتها واتجاهاتها المنبعثة من قيم المجتمع وطرائق تفكيره . كما أن العديد من الشركات التي يُستعان بها لتطوير محطات التلفزيون الخليجية

تركز على الترفيه كأفضل أسلوب لجذب الإعلان . وهذا تفكير نراه لا يتناسب مع خصوصية الإنسان في الخليج ، وخطورة تحويله من مشارك في عملية الإتصال إلى مستهلك للإعلان الذي يبيث خلال حلقة الغناء أو المسابقات . كما أن إعداد المسابقات يجب أن ينطلق من المعلومات العامة الثرية ومنها تاريخ وتراث المنطقة وشخصها الذين أثروا الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية ، وإذا كان معدو تلك البرامج من غير الخليجيين ، فإننا سوف نشهد - كما شهدنا - تغيباً واضحاً للهوية المحلية في تلك البرامج .

١٥ - يُشهد لإذاعة قطر قيامها - من خلال برامجها المحلية - بمتابعة أخبار ونشاطات المثقفين والفنانين المبدعين القطريين ، وهذا توجه حميد ، لكننا نطمح لأن تكون تلك المتابعات مؤسسية ومتواصلة ، وهذا يتطلب إلى دعم فرق العمل التي تقوم على تلك البرامج ودفعها إلى مزيد من المتابعة والتعريف بتلك النشاطات .

١٦ - منافسة المحطات العربية الناجحة للإعلام المحلي سواء كانت إذاعية أم تلفزيونية . وهذا ما يذكرنا بلجوء العرب إلى محطة الـ (BBC) بعد نكسة ١٩٦٧ وانكشاف عدم مصداقية (صوت العرب) . واعتماد الجمهور على بث قناة (الجزيرة) أو (العربية) للحصول على آخر الأخبار . لذلك فإن الاعتماد على منهج وتفكير (أن المحطة المحلية تحتفظ بجمهورها) ما عادت مجدية هذه الأيام. لذا فإن وضع اسم المحطات المحلية على الخريطة الدولية أمر مهم وصعب في ذات الوقت ، ما لم يتم تطوير الأفكار وتحديث الوسائل وتبديل الوجوه .

١٧ - عدم تشجّع خريجي قسم الإعلام بجامعة قطر للعمل في الإعلام ، خصوصاً الخريجات !. وهو أمر يحتاج لبحث مستفيض من أجل تكوين كوادر مؤهلة ومبدعة للعمل في الإعلام الرسمي .

١٨ - إن إغلاق الملحقيات الإعلامية في بعض العواصم الهامة أضعف التواصل الإعلامي لإيصال أشكال التطور والسياسات التي اتبعتها دولة قطر إلى تلك العواصم ، والتي عبرها يتم تحقيق القرار السياسي والاقتصادي والأمني .

التوصيات :

كي يُحقق الإعلام القطري أهدافه كاملة وبصورة ناجحة ، فإن الأمر يتطلب الإلتفات إلى الآتي :

أولاً : الإعلام الأهلي (الصحف والمجلات) :

- ١ - إصدار قانون للإعلام يؤكد على حرية التعبير بوصفها حقاً من حقوق الصحفيين والكتاب ، ورفع كل القيود التي تعيق تحقيق هذا الحق .
- ٢ - أن يتضمن قانون الإعلام على (حق الصحفي في الوصول إلى المعلومة والإحصاءات والأخبار) دون تقيّد بشروط ، و أن يتم تعميم ذلك على كافة الوزارات والهيئات .
- ٣ - التأكيد على أن هدف الصحافة هو نقل الحقيقة للقارئ ، وهذا يتطلب سياسات واضحة فيما يتعلق بنشر المعلومات والإحصائيات التي تهم المجتمع ، دون زيادة أو نقصان أو اجتراء على الحقيقة .
- ٤ - أهمية وجود هيئة قضائية خاصة بالإعلام ، وعدم إدراج القضايا والمخالفات الصحافية ضمن القوانين العامة المعمول بها ، أو معاملة الصحفي معاملة بقية المخالفين والموقوفين .
- ٥ - تكوين جمعية للصحافيين لتمارس دروها في حماية حقوق العاملين في حقل الصحافة وتدافع عنهم وتكون ملاذهم الآمن .
- ٦ - تحديد صلاحيات رؤساء التحرير والمدراء العاملين في الصحف القطرية ، وذلك لتجنب الإزدواجية أو " التغول" من أي طرف على الطرف الآخر .

- ٧- وضع شروط واضحة لاختيار رؤساء التحرير ، يكون من أهمها حصوله على مؤهل إعلامي وخبرة في الكتابة لا تقل عن عشر سنوات ، مع إلمامه باللغة العربية والكتابة الصحافية .
- ٨- إن دور الصحافة في المجتمع ليس دوراً إعلانياً أو نقلياً للأحداث ، بل يجب أن تخلق الصحافة الأخبار وتمارس التنبؤ وتقديم الجديد والمثير ، دون اجتراء على الحقيقة .
- ٩- يجب ألا يكون الإعلان سبباً في منع نشر النقد الهادف لأداء المؤسسات والهيئات الخدمية ، ذلك أن النقد وسيلة أساسية لرفع مستوى جودة الأداء وتبيان مواقع الخطأ والنقص في تلك المؤسسات .
- ١٠- يجب التخفيف من " تغول " الإعلان على صفحات الجريدة . إذ يسطو الإعلان على بعض الصفحات ، خصوصاً الثقافية والفنية . وضرورة إيجاد نظام واضح يؤكد على حق القارئ في انتظام تلك الصفحات .
- ١١- دعم الصحافيين القطريين من خلال مواصلة توظيفهم في الدولة ، وقيامهم بمهامهم الصحافية في دور الصحف . (ونعلم أنه يوجد قرار من وزير الثقافة والفنون والتراث بهذا الشأن) .
- ١٢- زيادة جرعة (الرأي المحلي) في الصحافة القطرية ورفع المكافآت التي تدفع للكتاب ، تشجيعاً لهم ولحقهم في الكتابة في صحفهم .
- ١٣- التخفيف من رقابة رئيس التحرير على مقالات الرأي ، وتحمل الكاتب مسؤولية ما قد ينجم عما يكتبه ، دون حرمانه من حقه في التعبير .
- ١٤- دراسة واقع الحال بين قسم الإعلام بجامعة قطر ودور الصحف ، بما يضمن تعاوناً مثمراً في طريق إيجاد جيل من الصحافيين المؤهلين للعمل في دور الصحف .

ثانياً : الإعلام الرسمي :

١ -وضع استراتيجية واضحة للإعلام الرسمي تأخذ في الاعتبار أبعاد المرحلة التي تمر بها البلاد والتحولات في العالم ، وثورة التكنولوجيا ، واتخاذ مهام المبادرة.

٢ -تجديد الخطاب الإعلامي التقليدي بالاهتمام بالمضمون وليس القشور (New Look) التي نلاحظها في كل دورة تلفزيونية .وأن يناقش هذا الإعلام قضايا المواطنين وقضايا الأمة ، مع التخفيف قدر الإمكان من الترفيه والشحن الإلهائي لعقول الشباب بالأغاني ، و التقليل من الكهنوت الإعلامي .

٣ -إن يضطلع الإعلام الرسمي بالإثراء الثقافي ، ونشر ثقافة المواطنة ، وتشجيع المبدعين وتقديم إنتاجهم للمستمعين والمشاهدين .

٤ -الاهتمام بالكوادر المدربة والمؤهلة للعمل في هذا الإعلام ، في ظل تناقص أعداد الكوادر القطرية ، والتقييم الدوري لأداء المؤسسات الإعلامية والقائمين عليها .

٥ -تقديم المعلومات الواضحة والصريحة عن حياة المواطن ، بما يقوي اللحمة الوطنية ويدحض الإشاعات الخارجية إن وجدت .

٦ -رفع رواتب ومكافآت العاملين في الإعلام الرسمي ، أسوة بزملائهم الذين يقومون بنفس أعمالهم في المؤسسات المماثلة ، بما يقلل من حالات التسرب ويقوي انتماء الموظف لهيئته .

٧ -وضع خطط واضحة لتدريب الشباب ، خصوصاً وأن العديد منهم قد تدرّب محلياً في ظل تلاشي وإبعاد الجيل السابق الذي نال حظاً وافراً من التدريب الخارجي .

- ٨- إن التطور التكنولوجي قد حتم زيادة الإبهار البصري والسمعي في البرامج وزيادة التشويق لرفع الرتبة عن البرامج ، وهذا يتطلب أن تكون هنالك رؤى جديدة في شكل البرامج والاستفادة من ذلك التطور .
- ٩- ضرورة تبديل المعدين والمقدمين الذين لم يثبتوا كفاءة خلال عشرين عاماً ، وهذا سيوفر فرصة للأفكار الجديدة للبرامج .
- ١٠- إعادة تقييم أداء العاملين في المؤسسات الإعلامية الرسمية ، في الجانبين البرامجي والتقني ، إذ يوجد من بين هؤلاء ممن لا يمتلكون حتى الشهادة الثانوية ، وهم يقومون بأعمال جد هامة في المجال الهندسي مثلاً ! . كما أن اشتراط إجادة اللغة العربية أمر مهم في تعيين المعدين والمذيعين .
- ١١- أهمية الاستفادة من البحوث العلمية والمسحية التي تعنى بالإعلام والاستفادة من نتائجها في تطوير الأداء الإعلامي .
- ١٢- ضرورة الاستفادة من الخبرات الإعلامية والثقافية المحلية في إعداد البرامج الفكرية بما يعكس الصورة المثلى لواقع الحال في البلاد ، دون الاعتماد على معدين ومقدمين محدودي الخبرة ولا يحظون بثقة المشاهد ، خصوصاً وأن البث عبر الأقمار الصناعية يأخذ المحطة الإذاعية والتلفزيونية إلى كل بقاع العالم .

مراجع ومصادر اعتمد عليها الباحث في هذه الورقة :

- ١ - أجهزة التلفزيون في دول الخليج العربية .. إنجازات وطموحات ، جهاز تلفزيون الخليج، الرياض ، ٢٠٠٨
- ٢ - أ.د. عاصم دسوقي وآخرون ، الصحافة القطرية والقضايا العربية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٨٤
- ٣ - الدستور القطري ، دولة قطر ، ٢٠٠٣
- ٤ - إمام مصطفى ، رحلة عطاء ، تلفزيون قطر ، الدوحة ، ٢٠٠٩
- ٥ - اليوبيل الفضي لإذاعة قطر ، وزارة الإعلام والثقافة ، الدوحة ، ١٩٩٣
- ٦ - توصيات ملتقى الصحافيين القطريين ، ندوة (الصحافة القطرية .. الواقع والطموح) ، مركز شباب الدوحة ، الدوحة ، ١٩٩٣
- ٧ - حسين أحمد محمد وأسامة سيف الدين ، الصحافة القطرية .. نشأتها وتطورها ، الدوحة ، ١٩٨٤
- ٨ - خالد مبارك الكواري ، المرأة القطرية ووسائل الإعلام المحلية ، دار الوطن ، الدوحة ، ٢٠٠٠
- ٩ - د. أحمد عبدالمك ، التحولات التي شهدتها الساحة الإعلامية في دول مجلس التعاون في العقد الأخير من القرن العشرين ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي ، ١٩٩٨
- ١٠ - د. أحمد عبدالمك ، واقع البرامج التلفزيونية العربية ، ندوة معايير تقييم العمل التلفزيوني، جهاز تلفزيون الخليج ، البحرين ، ١٩٩٩
- ١١ - د. ربيعة الكواري و د. مراد مبروك ، الصحافة القطرية والاتصال اللغوي ، مؤسسة الخليج للنشر والطباعة ، الدوحة ، ٢٠٠٤
- ١٢ - د. سمير حسين ، الإعلام التلفزيوني الخليجي والتنمية الشاملة ، جهاز تلفزيون الخليج ، الرياض ، ١٩٨٨
- ١٣ - قانون المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام ، إدارة المطبوعات ، الدوحة ، ١٩٧٩
- ١٤ - مشروع قانون بتنظيم الأنشطة الإعلامية ، الديوان الأميري ، الدوحة ،
- ١٥ - موقع الهيئة القطرية للإذاعة والتلفزيون .

